محددات مخاطر الائتمان المصرفي للبنوك العاملة في موريتانيا

Determinants of bank credit risk for banks operating in Mauritania

عائشة التار فال *جامعة نواكشوط كلية العلوم القانونية والاقتصادية، وحدة البحث حول الاقتصاد والنمو والتنمية

achatatarvall@gmail.com

د. محمد محمود ولد محمد ملاي أرشيد، أستاذ مؤهل في الاقتصاد، جامعة نواكشوط (موريتانيا)،

mouldmrachid@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2024/03/13 تاريخ القبول: 2024/04/13 تاريخ النشر: 2024/04/28

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان المصرفي في البنوك الموريتانية، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تم تصميم استبيان وتوزيعه على عينة الدراسة المكونة من العاملين في إدارة المخاطر الائتمانية، وبعد التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة تم اختبار فرضيات البحث باستخدام البرنامج الإحصائي *SPSS*

وقد توصلت الدراسة إلى وجود محددات مشتركة لمخاطر الائتمان المصرفي في البنوك الموريتانية ذات دلالة إحصائية واختلف ترتيبها من حيث الأهمية حيث جاءت المحددات المرتبطة بالسياسة الائتمانية في الترتيب الأول تليها المحددات المرتبطة بالبنك المقرض والتي تعكس مدى أهمية (حجم البنك والسيولة، كفاية الإدارة..) وفي ضوء هذه النتائج تم وضع مقترحات من بينها تركيز موظفي إدارات المخاطر الائتمانية على المحددات المرتبطة بالزبناء المقترضين أكثر من غيرها من المحددات (كسمعة الزبون، قدرته على السداد، المركز المالي له، الضمانات القدمة، والظروف المحيطة بنشاطه)

كلمات مفتاحية: محددات، مخاطر، ائتمان مصرفي.

تصنيفات JEL : G21. ،E58

* **المؤلف المرسل.**

Abstract:
The study aimed to identify the main factors affecting credit risk in Mauritanian banks. To do this, a questionnaire was created and given to employees specializing in credit risk management. After confirming the questionnaire's validity and reliability, research hypotheses were tested using SPSS statistical software. The results showed significant factors influencing credit risk in Mauritanian banks, with credit policy-related factors being the most influential, followed by attributes related to the lending institution. Recommendations were made based on these findings, emphasizing the importance of focusing on factors associated with borrowing customers, such as reputation, repayment capability, financial status, collateral, and market conditions

Keywords : Determinants, risks, bank credit.
Jel Classification Codes: E58 ،G21.

1. مقدمة:

ترتبط المخاطر ارتباطا كبيرا بالعمل المصرفي، خصوصا مع تزايد وتيرة المنافسة والتقدم التكنولوجي، وارتفاع حجم المعاملات البنكية وحاجة الاقتصاد إلى وجود بنوك ذات أحجام كبيرة، فالبنوك اليوم أصبحت تواجه مخاطر كثيرة تختلف درجة خطورتها من بنك إلى آخر، ورغم اختلاف هذه المخاطر، فإن المخاطر الائتمانية تعد من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك، حيث تنتج من معاملاتها مع الزبناء والمؤسسات وغيرها، وهو ما يستوجب أن يتم تصنيفها إلى أنواع مختلفة يمكن قياسها بمؤشرات تمكن البنك من تحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلا من أجل التحكم فيها أو التقليل منها.

ومن هذا المنطلق تركز البحوث الحديثة اهتمامها على كيفية البحث عن محددات لمخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها واتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية المناسبة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف التي يسعى البنك للوصول إليها.

إشكالية البحث:

تتمثل مشكلة البحث في عدم إعطاء المخاطر الائتمانية الأهمية اللازمة لها فهي تلعب دورا فعالا في التخفيف من المشاكل التي قد تتعرض لها البنوك عند منح الائتمان، فإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الموريتانية لا تولي أهمية لمحددات مخاطر الائتمان مما قد يؤثر على صحة القرار الائتماني، ومن هنا يمكن طرح مشكلة البحث من خلال التساؤل التالي:" **هل هناك محددات مشتركة لمخاطر الائتمان المصرفي**

للبنوك الموريتانية؟" وهو ما يتطلب الإجابة على التساؤلات التالية: ما المقصود بالمخاطر الائتمانية؟ ماهي محددات المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك الموريتانية؟

2. مخاطر الائتمان المصرفي

إن الخطر موجود في القرض الممنوح رغم اختلاف طبيعته من حيث الحجم والغرض، وتاريخ الاستحقاق، وأسعار الفائدة، ونوع الضمان وغير ذلك، فالخطر يعد من أهم المشاكل التي تعترض نشاط البنوك (فريد، 2007، صفحة 2). وضمن هذا المحو سوف نتناول مفهوم مخاطر الائتمان وأنواعه ضمن النقاط التالية:

2. 1. مفهوم مخاطر الائتمان المصرفي

ركزت البحوث الاقتصادية والمالية على المخاطر الائتمانية من حيث تحليلها والتنبؤ بها مما قد يساعد البنك على اتخاذ القرارات السليمة (الفريج، 2021، صفحة 2)، ويمكن تعريف المخاطرة على أنها "عدم تحقيق العائد المتوقع نتيجة قرار ائتماني ينطوي على حالة عدم التأكد من تحقيق ذلك العائد" (Schroeck, 2002, p. 24) ففي المجال المصرفي تعرف المخاطر الائتمانية بأنها "امكانية تعرض البنك لخسائر غير متوقعة أو تذبذب في أرباح استثمار معين وهو ما يؤثر سلبا على تحقيق أهداف البنك المرجوة" (لامية، 2016، صفحة 46)، ويمكن تعريف مخاطر الائتمان بأنها "الخسارة الناتجة عن عدم قدرة الزبون على تسديد القرض كليا أو جزئيا، فهي بذلك تعبر عن الفرق بين مبلغ الدين الممنوح ومجموع الاقساط المتوقع تحصيلها مستقبلا" (محمود،، 2000، صفحة 7). ومن هنا فإن "مخاطر الائتمان تعني عدم تأكد البنك من استعادة الأموال المقترضة سواء كليا أو جزئيا بسبب عجز المقترضين عن تسديدها" (Roondtable, 1999, p. 5)، وتعرف مخاطر الائتمان بأنها "عجز الزبون المقترض عن سداد الدين والاعباء المترتبة عليه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان" (B.Coyle, 2000, pp. 1-3).

وخلاصة القول إن جميع عمليات البنوك تقريبا يصاحبها مستوى من عدم اليقين والمخاطرة

2. 2. أنواع المخاطر الائتمانية

إن خطر الائتمان يمكن أن يكون نتيجة لظروف ومتغيرات غير متوقعة ونعرض فيما يلي أهم أنواع مخاطر الائتمان التي تعترض النشاط المصرفي.

2. 2. 1 المخاطر المرتبطة بالبنك، ويمكن تقسيمها إلى:

- **مخاطر السيولة:** ترتبط مخاطر السيولة بعدم قدرة البنك على مواجهة طلبات التسديد من طرف المودعين الناتج عن عدم تسديد الزبناء المقترضين لديونهم عند تاريخ استحقاقها (التميمي، 2018، صفحة 4) فالمودع قد يطلب ماله في أي لحظة وهو ما يعرض البنك إلى خطر السيولة، فالسحب المفاجئ والمتواصل للودائع وعدم تزامنه مع مواعيد تسديد القروض الممنوحة للزبناء (وسمي و إسماعيل، 2021، صفحة 12) يؤثر هو الآخر على السيولة لدى البنك، وبالتالي فإن عدم قدرة البنك على التسييل الأصول بشكل فوري وبتكلفة مقبولة يؤثر سلبا على ربحيته فينتج ما يسمى بمخاطر الفشل في التناسق والمطابقة بين المسحوبات النقدية للمودعين وتسديدات الزبناء المقترضين (Coussergues, 2007, p. 37).
- **مخاطر التسعير:** ينبغي للبنك بحث ودراسة أسعار البضائع المقرضة وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع الربح المتوقع من الائتمان ومن هنا تتحدد قيمة الإقراض الأساسي عن طريق تكلفة الأموال بالإضافة إلى نسبة الاحتياطي (خديجة، 2016، صفحة 37).
- **مخاطر الإدارة:** يظهر هذا النوع من المخاطر نتيجة لقصور أجهزة المتابعة في البنك بسبب ضعف نظم العمل الداخلية والإجراءات الرقابية (فريد، 2007، صفحة 67) ونقص الخبرات والكفاءات الإدارية إضافة إلى عدم توافر قنوات اتصال جيدة بين الإدارات المختلفة داخل البنك، ولذلك يجب على البنك أن يتأكد من القدرات الإدارية ومتابعة الهيكل الإداري والتنظيمي له (فرج، 2013، صفحة 67).

2. 2. 3 المخاطر المرتبطة بالمقترض، *ويمكن تقسيمها إلى:*

- **مخاطر عدم القدرة على السداد:** تعتبر مخاطر عدم القدرة على السداد من أهم مخاطر الائتمان وهي مرتبطة في الأساس بالزبون، فمنها ما يتعلق بشخصيته وأهليته ومدى كفاءته وقدرته على تسديد التزاماته المالية وذلك بناء على سمعته وجدارته الائتمانية (Mohammed, 2018, p. 56). ومن هذه المخاطر ما يرتبط بخطر تقديم معلومات كاذبة ومبالغ فيها من طرف الزبون للبنك، من أجل الحصول

على قرض أو زيادة سقف الائتمان المقدم إليه.(فريد، 2007، صفحة 6). لذلك يجب على البنك أن يحرص على مراجعة القوائم المالية لزبنائه لثلاث سنوات سابقة وتحديد القدرة على تسييل الأصول وتحويلها إلى نقدية بالإضافة إلى حجم الضمانات. (خديجة، 2016، صفحة 40).

- **مخاطر التركيز:** تركز البنوك على تقليص المخاطر في محفظة قروضها وذلك لتحقيق الجودة المثلى حيث يتجه الاهتمام فيها إلى:

- **النشاط:** عند توزيع المحفظة الائتمانية يجب التركيز بوضع حد في الإقراض والالتزام بالأسقف الائتمانية لكل نشاط فرعي في القطاع الذي ينتمي إليه، والتمسك بتوجيهات السلطات الرقابية.
- **الضمانات:** يتوجب على البنك عدم الاعتماد على نوع واحد من الضمانات والتركيز عليه في منح القرض لتجنب انخفاض وتراجع قيمته في المستقبل. (زرافي، 2017، صفحة 125).

2. 2. 4 المخاطر المتعلقة بالظروف العامة، ومن أهمها:

- ✓ **مخاطر السوق:** إن هذه المخاطر ترتبط بالوضع السوقي والتنافسي لمنتجات الزبون وبالتالي وضع افتراضات مستقبلية حول أداءه حيث يركز البنك في دراسته على الابتعاد من تمويل المنتجات الجديدة، أو التعامل في منتجات تزيد عن طلب السوق، وتحتوي مخاطر السوق على مخاطر تسعير الأصول ومخاطر تقلبات أسعار الفائدة (محمد و ثيم فائز، 2005، صفحة 4).
- ✓ **مخاطر تقلب أسعار العملات:** إن مخاطر العملة تتمثل في وجود خسائر نتيجة تقلبات سعر صرف العملات (الخطيب، 2005، صفحة 153) فتقع اختلافات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وهو ما يستدعي التحوط ضد تقلبات أسعار العملات (صادق، 2013، صفحة 7)

2. 2. 5 المخاطر المرتبطة بالعملية المراد تمويلها، ويمكن تقسيمها إلى:

- ➢ **المخاطر المرتبطة بفترة القرض:** من المهم عند منح البنك للقرض أن تتناسب فترة التسهيل مع طبيعة نشاط الزبون، (فريد، 2007، صفحة 5) ويعمل البنك على توازن هذه الفترة فلا تكون قصيرة مما

يتسبب في اختناقات أو طويلة قد تؤثر على اتجاه العوائد المحتملة، كما يجب على البنك أن يضاعف الرقابة على نشاط المقترضين الجدد (خديجة، 2016، صفحة 38).

- **مخاطر تآكل الضمانات:** يركز البنك عند منح الائتمان للزبناء والشركات على طلب ضمانات تمكنه من سداد أصل الدين والفوائد المترتبة عليه، كما يشدد التركز على متابعة وتقييم مستمر لحجم هذه الضمانات تجنبا لمخاطر تآكل قيمتها، ويعتمد على تقديم بعض الضمانات مثل: العقارات، الأوراق التجارية، الأوراق المالية، الأراضي (فالح، 2018، صفحة 34).
- **مخاطر التبليغ:** من أجل سلامة القرار الائتماني وتجنب المخاطر، يجب أن يتم إبلاغ واطلاع أقسام وإدارات البنك والزبون على جميع شروط منح القرض بشكل واضح دون إهمال أي شرط، عن طريق خضوع الإبلاغ الداخلي للرقابة بشكل مركزي، (خديجة، 2016، صفحة 38).

2. 2. 6 المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله، وتنقسم إلى:

- **مخاطر المعالجة لأصول وفوائد الديون غير المنتظمة:** تساهم المعالجة السريعة لفوائد الديون غير المنتظمة بشكل كبير في تخفيف تفاقم المديونية وتظهر عند نشر ميزانية البنك الربع سنوية، إن أي تراجع في الأرباح سيكون بفترات متقاربة، وهو ما يستوجب من البنوك التجارية الالتزام بتعليمات البنك المركزي في تكوين المخصصات وتجنب الفوائد (فريد، 2007، صفحة 6).
- **مخاطر الربحية مقابل الأمان:** إن ارتفاع المخاطر يعمل على انخفاض جودة محفظة القروض لدى البنك حيث يلاحظ أنه كلما زادت المخاطر ارتفعت الفوائد وذلك على حساب هامش الأمان، وكنتيجة أن خطر الربحية ينعكس على جودة المحفظة (مداح و وآخرون، 2018، صفحة 123).

2. 2. 6 المخاطر المرتبطة بالتجاه الدورات الاقتصادية ومن أهمها:

- **مخاطر تبادل المعلومات:** لقد أثبتت البحوث الاقتصادية أن المصداقية في تبادل المعلومات بين الموظفين في مجال الائتمان وبين مسؤولي الحسابات يلعب دورا كبير في تحديد حجم المخاطر المتوقعة ويساعد على التحكم فيها بشكل نسبي (العمار و حسين ، 2013، صفحة 8).

- **المخاطر السياسية والقانونية:** تعتبر متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور الهامة التي تستدعي من العاملين بالإقراض متابعتها لأن عدم التقيد والالتزام بها يشكل خطرا مؤكدا على صناعة منتجاتها المصرفية، وترتبط المخاطر السياسية بقدرة الدولة على الوفاء بتعهداتها وقضاء ديونها بالإضافة إلى ما يتعلق بكيفية الإشراف على المؤسسات المالية والقوانين واللوائح المنظمة لذلك ضمن النظام المالي بالدولة (فدور و ماجن، 2023، صفحة 116).

3. محددات مخاطر الائتمان المصرفي للبنوك موريتانيا

تناول هذا المحور وصفا لمنهجية البحث حيث استخدم الأسلوب الوصفي والتحليلي من أجل الإجابة على السؤال: ماهي مخاطر الائتمان المصرفي؟ كما تناول أساليب جمع المعلومات بالإضافة إلى تصميم وتوزيع أداة البحث المستخدمة ثم تحديد مجتمع الدراسة وعينتها إضافة إلى صدق وثبات الاستبيان ومن ثم الأساليب الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في الإجابة على بقية أسئلة البحث التي تم طرحها من أجل تحقيق هدف البحث في تحديد محددات مخاطر الائتمان المصرفي للبنوك العاملة في موريتانيا.

3. 1. تصميم أداة البحث: لغرض تحقيق أهداف البحث والإجابة على أسئلته قمنا بتصميم إستبانة أولية، تم الاعتماد فيها على الدراسات والمراجع المتعلقة بالموضوع، كما تم إجراء مقابلات شخصية مع بعض من مدراء إدارات المخاطر الائتمانية في بنوك موريتانية من أجل صياغة بعض الأسئلة، و تم تعديل أسئلة الإستبانة للتأكد من مدى ملاءمتها وتغطيتها للجوانب الأساسية للبحث، علما بأن الإجابات مقاسة على سلم خماسي الدرجات أقلها (1) وتعني عديم الأهمية وأكبرها (5) وتعني هام جدا، وقد تم تقسيم الاستبانة إلى مجموعة من الأسئلة تهدف إلى معرفة محددات مخاطر الائتمان المصرفي للبنوك الموريتانية. (1-23) العوامل المرتبطة بالزبناء المقرضين، (24-26) العوامل المرتبطة بالقوانين والتشريعات، (27-30) العوامل المرتبطة بالقرار الائتماني، (31-34) العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية للبنك، (35- 41) خاصة بالعوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي، (42-46) العوامل المرتبطة بالبنك المقرض

3. 2. إجراءات توزيع الاستبانة: تم توزيع 102 استبانة على جميع موظفي الائتمان في الإدارات الرئيسية للبنوك العاملة في موريتانيا والتي يبلغ عددها 17 بنكا بمعدل 6 استمارات لكل بنك حيث بلغ

عدد الاستبانات المسترجعة 82 تم استبعاد استبيانين منها وبلغ عدد الاستبانات الجاهزة للتحليل 80 إستمارة

3. 3. صدق الاستبانة: للتحقق من صدق أداة البحث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين وأعضاء هيئة التدريس على مستوى الكلية من بينهم المشرف والمشرف المساعد وتمت الاستجابة لآرائهم بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل ليتم وضع الاستبانة في صورتها النهائية.

3. 4. ثبات الاستبانة: ويعني ثبات الاستبانة أن تعطي نفس النتيجة لو تمت إعادة توزيعها أكثر من مرة وقد تم ذلك عن طريق إختبار معاملات الاتساق الداخلي كرو نباخ ألفا.

الجدول رقم1: معامل الاتساق الداخلي كرو نباخ ألفا للأبعاد وللأداة ككل

المقاييس	عدد العبارات	معامل ألفا كرو نباخ
العوامل المرتبطة بالزبناء المقرضين	23	%88,3
العوامل المرتبطة بالقوانين والتشريعات	3	%75,4
العوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي	4	%71,6
العوامل المرتبطة بالقرار الائتماني	4	%78,4
العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية للبنك	7	%89,9
العوامل المرتبطة بالبنك المقرض	5	%88,4
الأداة ككل	46	%95,5

من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين هذا الجدول ثبات الاستبانة من خلال احتساب معامل ألفا كرو نباخ والذي بلغ (95.5%) بالنسبة للعوامل ككل وهي قيمة مرتفعة وجيدة في مثل هذه الدراسات لأنها فاقت بكثير 60% إلى 70 % حسب الدراسات السابقة وبذلك يكون قد تم التأكد من صدق وثبات الاستبانة وصلاحيته للإجابة على أسئلة البحث، حيث تراوحت قيمة الثبات (89.9 -71.6)

2. 4. الاساليب الإحصائية المستخدمة في عملية التحليل

تم استخدام الرمز الاحصائي SPSS في عملية التحليل والإجابة على الأسئلة حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لعينة واحدة (T- Test

One Semple) ولتحديد درجة الأهمية تم استخدام مقياس ليكارد الخماسي في الإجابات عن الأسئلة وذلك حسب الدرجات التالية: (5) هام جدا، (4) هام، (3) متوسط الأهمية، (2) منخفض الأهمية، (1)عديم الأهمية. وقد استخدم وسط حسابي واحد كمعيار لقبول الفرضية من رفضها وفي هذا النوع من التصميم (الخماسي) قد استخدم وسط حسابي (3) بحيث تتم قبول الفرضية إذا كان الوسط الحسابي للاستجابات (3) فأكثر ويتم رفضها إذا كان الوسط الحساب أقل من (3).

3. 4. 1. اختبار الفرضيات:

3. 4. 1. 1. اختبار الفرضية الأولى: "تعتبر العوامل المرتبطة بالزبناء المقترضين من محددات مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك الموريتانية".

الجدول رقم2: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرة العوامل المرتبطة بالزبناء المقترضين مرتبة تنازليا:

الرقم	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	1	شهادات أثبات الهوية أو أي مستندات يقدمها الزبون	4,36	1,183
2	8	السجلات السابقة للشركات التي يتعامل معها الزبون	3,87	1,173
3	6	قدرة الزبون على إدارة المشروع المراد تمويله	4,00	1,191
4	5	تحليل موارد التدفق النقدي لطالب الائتمان والتي ستكون المصدر الأساسي	4,04	1,335
5	19	استقرار الطلب على منتجات الزبون في الفترة الحالية	3,46	1,006
6	10	دقة دراسة الجدوى التي يقدمها الزبون للمشروع الذي يطلب للائتمان من أجله.	3,84	1,237
7	3	التحقق من المستندات القانونية المتعلقة بملكية الموجودات الثابتة للزبون	4,10	1,169
8	7	نسبة التداول	3,87	1,084
9	11	نسبة السيولة السريعة	3,81	1,092
10	17	مضاعف الفوائد المدفوعة	3,55	0,992
11	14	معدل دوران البضاعة	3,60	1,121
12	21	معدل دوران رأس المال العامل	3,42	1,329
13	20	الاعتماد على معامل القيمة التصفوية للموجودات	3,43	1,178

14	2	جودة الضمانات	4,31	1,259
15	4	قابلية الضمات للتسييل (تحويلها إلى سيولة)	4,09	1,193
16	12	درجة استقرار القيمة السوقية للضمانات	3,80	1,267
17	15	تكاليف تخزين الضمانات	3,59	1,064
18	16	درجة المنافسة في القطاع الذي ينتمي إليه الزبون	3,56	1,101
19	23	مدى تكيف الزبون مع التطورات التكنولوجية؟	3,09	1,105
20	9	حالات الكساد التي يمر بها نشاط الزبون	3,86	1,122
21	18	يتم الأخذ بعين الاعتبار حالات التضخم	3,52	1,158
22	13	يتم الأخذ بعين الاعتبار تغيرات سعر صرف	3,71	1,081
23	22	يتم الأخذ بعين الاعتبار تغيرات سعر الفائدة	3,39	1,364
		العوامل المرتبطة بالزبناء المقترضين	3,7516	0,62035

من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين الجدول رقم2: أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (3.09 - 4.36) حيث جاءت الفقرة رقم1 والتي تنص على "شهادات أثبات الهوية أو أي مستندات يقدمها الزبون" في المرتبة الأولى، بينما جاءت الفقرة رقم 19 والتي تنص على " مدى تكيف الزبون مع التطورات التكنولوجية" بالمرتبة الأخيرة وبلغ المتوسط الحسابي للعوامل المرتبطة بالزبناء المقترضين ككل(3.7516)،كما تمت مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) معيار قبول الفرضية باستخدام اختبار "ت" لتعزيز النتائج كما في الجدول .

الجدول رقم3: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" للعوامل المرتبطة بالزبناء المقترضين:

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
للعوامل المرتبطة بالزبناء المقترضين:	80	3,7516	0,62035	10,837	79	0,000

من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "ت" 10,837 بدلالة إحصائية بلغت 0,000 وهي أصغر بكثير من (0,05) مما يشير

إلى أن سمعة الزبون، قدرته على السداد، المركز المالي له، الضمانات التي يقدمها، والظروف المحيطة بنشاطه تعتبر محددات لمخاطر الائتمان في المصارف الموريتانية، وبالتالي قبول الفرضية الأولى.

4. 1. 2.اختبار الفرضية الثانية "تعتبر العوامل المرتبطة بالقوانين والتشريعات من محددات مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك الموريتانية".

الجدول رقم4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرة العوامل المرتبطة بالقوانين والتشريعات مرتبة تنازليا:

الرقم	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
24	2	توافق المشروع مع التشريعات الدينية	3,83	1,508
25	1	توافق المشروع مع قوانين حماية البيئة	4,09	1,324
26	3	توافق المشروع مع التشريعات المعمول بها	3,44	1,291
		العوامل المرتبطة بالقوانين والتشريعات	3,7833	1,12771

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين الجدول رقم4 أن الفقرة رقم 25 والتي تنص على " توافق المشروع مع قوانين حماية البيئة" جاءت في المرتبة الأولى، بينما جاءت الفقرة رقم 26 والتي تنص على " توافق المشروع مع التشريعات المعمول بها " بالمرتبة الأخيرة وبلغ المتوسط الحسابي للعوامل المرتبطة بالقوانين والتشريعات 3.7833، وقد تمت مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) معيار قبول الفرضية. باستخدام اختبار "ت" لتعزيز النتائج

الجدول رقم5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" العوامل المرتبطة بالقوانين والتشريعات:

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
العوامل المرتبطة بالقوانين والتشريعات	80	3,7833	1,12771	6,213	79	0,000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "ت" 6,213 بدلالة إحصائية بلغت 0,000 مما يشير إلى أن التشريعات الدينية وقوانين حماية البيئة تعتبر من محددات مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك الموريتانية، وبالتالي قبول الفرضية الثانية.

3. 4. 1. 3.اختبار الفرضية الثالثة: "تعتبر العوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي من محددات مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك الموريتانية".

الجدول رقم5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرة العوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي مرتبة تنازليا

الرقم	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
27	1	نسبة الاحتياط القانوني النقدي	4,11	1,212
28	2	السقوف الائتمانية	3,97	1,158
29	3	معدلات الفائدة خاصة بتسهيلات تطلبها قطاعات معينة تستهدفها السلطة النقدية	3,48	1,253
30	4	آجال خاصة بتسهيلات تطلبها قطاعات معينة تستهدفها السلطة النقدية	3,43	1,016
		العوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي	3,7469	0,85452

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين الجدول رقم5 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي، حيث جاءت الفقرة رقم 27 في المرتبة الأولى بينما جاءت الفقرة رقم 30 بالمرتبة الأخيرة وبلغ المتوسط الحسابي العوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي ككل (3.7469)،كما تمت مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) معيار قبول الفرضية. باستخدام اختبار "ت" لتعزيز النتائج كما هو مبين في الجدول.

الجدول رقم6: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" العوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
العوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي	80	3,7469	0,85452	7,818	79	0,000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "ت" 7,818بدلالة إحصائية بلغت0,000 مما يشير إلى أن نسبة الاحتياط القانوني

والسقوف الائتمانية ونسبة الفائدة وآجال القرض تعتبر من محددات مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك الموريتانية، إذا قبول الفرضية الثالثة.

3. 4. 1. 4.اختبار الفرضية الرابعة تعتبر العوامل المرتبطة بالقرار الائتماني من محددات مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك الموريتانية.

الجدول رقم7: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرة العوامل المرتبطة بالقرار الائتماني مرتبة تنازليا:

الرقم	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
31	3	انسجام النشاط الذي يطلب الائتمان من أجله، مع الأنشطة التي يسمح المصرف بتمويلها	3,87	1,226
32	2	تناسب الائتمان المطلوب مع حجم نشاط الزبون	3,89	1,136
33	4	العلاقة بين المخاطر والربحية المبينة في السياسة الائتمانية للبنك	3,73	1,368
34	1	انسجام أجل الائتمان المطلوب مع السياسة الائتمانية للبنك	4,06	1,162
		العوامل المرتبطة بالقرار الائتماني	3,8875	0,95541

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين الجدول رقم7 أن الفقرة رقم 34 جاءت في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (4,06) بينما جاءت الفقرة رقم 33 بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3,73) وبلغ المتوسط الحسابي العوامل المرتبطة بالقرار الائتماني ككل(3.8875)،كما تمت مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) معيار قبول الفرضية. باستخدام اختبار "ت" لتعزيز النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم8: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" للعوامل المرتبطة بالقرار الائتماني

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
العوامل المرتبطة بالقرار الائتماني	80	3,8875	0,95541	8,308	79	0,000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "ت" 8,308 بدلالة إحصائية بلغت 0,000 مما يشير إلى أن انسجام نشاط الزبون وحجم الائتمان المطلوب وآجاله مع السياسة الاقراضية للبنك تعتبر محددات لمخاطر الائتمان المصرفي في البنوك الموريتانية، وبتالي قبول الفرضية الرابعة.

3. 4. 1. 5.اختبار الفرضية الخامسة "تعتبر العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية من محددات مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك الموريتانية"

الجدول رقم9: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرة العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية للبنك مرتبة تنازليا:

الرقم	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
35	2	وجود إدارة أو مصلحة خاصة بمخاطر الائتمان	4,18	1,412
36	5	وجود نظام معتمد في البنك لتصنيف الزبناء	4,11	1,302
37	6	درجة حساسية البنك اتجاه مخاطر الائتمان	3,95	1,211
38	4	طبيعة شروط منح الائتمان	4,16	1,174
39	3	أسعار الفائدة المقبوضة والفائدة المدفوعة المحددة على الائتمان	4,16	1,049
40	7	انسجام أجل الائتمان المطلوب مع السياسة الائتمانية للمصرف	3,89	1,169
41	1	مدى حرص إدارة البنك على الالتزام بتعليمات البنك المركزي	4,29	1,193
		العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية	4,1054	0,96483

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين الجدول رقم9 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية، وقد تم ترتيبها تنازليا حسب المتوسطات الحسابية التي تساوى بعضها فتمت المقارنة عن طريق الانحرافات المعيارية فالأقل انحراف معياري هي الأولى في الترتيب، حيث جاءت الفقرة رقم 41 في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4,29) بين ما جاءت الفقرة رقم 40 بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3,89) وبلغ المتوسط الحسابي للعوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية ككل 4,1054، كما تمت مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) معيار قبول الفرضية باستخدام اختبار "ت" لتعزيز النتائج كما في الجدول

الجدول رقم10: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية للبنك

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية للبنك	80	4,1054	0,96483	10,247	79	0,000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "ت" 10,247 بدلالة إحصائية بلغت 0,000 مما يشير إلى أن وجود إدارة للمخاطر الائتمانية ونظام لتصنيف الزبناء ووضع شروط لمنح الائتمان والالتزام بتعليمات السلطة النقدية تعتبر من محددات مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك الموريتانية، إذا تم قبول الفرضية الخامسة.

3. 4. 1. 6.اختبار الفرضية السادسة: تعتبر العوامل المرتبطة بالبنك المقرض من محددات مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك الموريتاني.

الجدول رقم11: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرة العوامل المرتبطة بالبنك المقرض مرتبة تنازليا:

الرقم	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
42	3	حجم البنك	4,01	1,258
43	2	السيولة	4,15	1,254
44	5	كفاية رأس المال	3,05	1,221
45	4	جودة الأصول	3,90	1,208
46	1	كفاية الإدارة	4,15	1,181
		العوامل المرتبطة بالبنك المقرض	4,0525	1,01570

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين الجدول رقم11 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المرتبطة بالبنك المقرض، وقد تساوت بعض المتوسطات الحسابية فتمت المقارنة عن طريق الانحرافات المعيارية فالأقل انحراف معياري هي الأولى في الترتيب، حيث جاءت الفقرة رقم 46 والتي تنص على " كفاية الإدارة " في المرتبة الأولى بينما جاءت الفقرة رقم 44 والتي تنص على " كفاية رأس المال " بالمرتبة الأخيرة وبلغ المتوسط الحسابي للعوامل

المرتبطة بالبنك المقرض (4,0525)،كما تمت مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) معيار قبول الفرضية، باستخدام اختبار "ت" لتعزيز النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم12: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" للعوامل المرتبطة بالبنك المقرض

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
العوامل المرتبطة بالبنك المقرض	80	4,0525	1,01570	9,268	79	0,000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "ت" 9,268 بدلالة إحصائية بلغت 0,000 مما يشير إلى أن حجم البنك، والسيولة لديه، وكفاية رأس المال، وجودة الأصول، كفاية الإدارة من محددات مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك الموريتانية، و هذا يعني قبول الفرضية السادسة.

3. 4. 2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحددات المخاطر الائتمانية ككل في موريتانيا

الجدول رقم13: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحددات المخاطر الائتمانية ككل في موريتانيا:

الرقم	الفقرات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	العوامل المرتبطة بالزبناء المقرضين	5	3,7516	0,62035
2	العوامل المرتبطة بالقوانين والتشريعات	4	3,7833	1,12771
3	العوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي	6	3,7469	0,85452
4	العوامل المرتبطة بالقرار الائتماني	3	3,8875	0,95541
5	العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية للبنك	1	4,1054	0,96483
6	العوامل المرتبطة بالبنك المقرض	2	4,0525	1,01570
	الأداة ككل		3,8516	0,69214

من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

الجدول رقم13: يبين أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (4,1054 ـ 3,7469) وبالتالي فإن جميع العوامل تعتبر محددات لمخاطر الائتمان المصرفي في البنوك الموريتانية، وفيما يخص الترتيب فقد جاءت " العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية للبنك " في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (4,1054) بينما جاءت العوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي (3,7469). وبلغ

المتوسط الحسابي للمحددات ككل (3,8516)، مما يشير إلى أن العوامل ككل تعتبر محددات لمخاطر الائتمان المصرفي في البنوك الموريتانية.

3. الخلاصة:

هدفت الدراسة الى التأكد من معرفة محددات مخاطر الائتمان للبنوك الموريتانية وعليه استخدمنا طرق القياس والتحليل التي تلائم الدراسة، حيث توصلنا الى عدة استنتاجات ومقترحات من أهمها:

استنتاجات

ـ التعرف على محددات مخاطر الائتمان التي تعتمد عليها البنوك الموريتانية في اتخاد القرار الائتماني السليم.

ـ أن البنوك العاملة في موريتانيا تستخدم 46 محددا لمخاطر الائتمان من أجل تقييم الثقة بالزبون طالب القرض وذلك للتخفيف من درجة المخاطر الائتمانية التي يمكن أن تتعرض لها.

ـ وجود اختلاف في درجة الأهمية التي تعطيها البنوك الموريتانية لمحددات المخاطر الائتمانية المختلفة.

ـ احتلت المحددات المرتبطة بالسياسة الائتمانية المرتبة الأولى من بين المحددات وهو ما يعني مدى أهمية وجود إدارة للمخاطر الائتمانية ونظام لتصنيف الزبناء ووضع شروط لمنح الائتمان والالتزام بتعليمات السلطة النقدية عند البنوك العاملة في موريتانيا.

ـ احتلت المحددات المرتبطة بالبتك المقرض الترتيب الثاني في المحددات وهو ما يعكس مدى أهمية (حجم البنك، والسيولة، وكفاية رأس المال، وجودة الأصول، كفاية الإدارة).

ـ احتلت المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي المحددات المرتبطة بالزبناء المقترضين وبسياسة البنك المركزي.

وعلى ضوء هذه النتائج يمكن تقديم بعض التوصيات أهمها:

مقترحات:

ـ يوصي الباحثان البنوك بالقيام بدراسة جدوى للمشروعات التي يطلب الائتمان من أجلها حتى لا تعتمد هذه البنوك على الضمانات المقدمة كمحدد أساسي لمنح القرض.

ـ نشر الوعي المحاسبي بين العاملين في القطاعات الاستثمارية وفرض عقوبات على الذين يتلاعبون في إعداد القوائم المالية خاصة المقدمة للبنوك من أجل طلب القرض.

ـ نشر الشفافية لدى الزبناء من قبل موظفي إدارة المخاطر لتكون القوائم المالية المقدمة من طرفهم صادقة تعكس الواقع الحقيقي للمؤسسة.

ـ نوصي البنوك التجارية إعطاء المحدد المرتبط بالتشريعات الدينية الأولوية من بين جميع المحددات.

ـ التركيز على المحددات المرتبطة بالزبناء المقترضين أكثر من غيرهم من المحددات (كسمعة الزبون، قدرته على السداد، المركز المالي له، الضمانات القدمة من طرفه، والظروف المحيطة بنشاطه).

ـ يجب التركيز على محددات مخاطر الائتمان المرتبطة بالسلطة النقدية (كنسبة الاحتياط القانوني والسقوف الائتمانية ونسبة الفائدة وآجال القرض).

مراجع

سمير الخطيب. (2005). *قياس وإدارة المخاطر بالبنوك*. الاسكندرية: منشأة المعارف.

عبد ربه، محمد محمود،. (2000). *محاسبة التكاليف وقياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

شعبان فرج. (2013). *العمليات المصرفية وإدارة المخاطر – مذكرة دروس*. البويرة: جامعة البويرة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير– البويرة – الجزائر.

مطر محمد، و ثيم فائز. (2005). *إدارة المحافظ الاستثمارية*. عمان: دار وائل للنشر.

الشمري، صادق. (2013). *استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

هاجر زرافي. (2017). *إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، دراسة حالة بنك البركة الجزائري – ماجستير*. سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحان عباس– سطيف.

فاطمة بشير قره فالح. (2018). *أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سوريا– ماجستير*. اللاذقية: جامعة تشرين – اللاذقية – سوريا.

شهبون لامية. (2016). *المخاطر البنكية وأثرها على التسهيلات الائتمانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية*. الجزائر: جامعة الجزائر 3 –كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير.

مناد خديجة. (2016). *العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك– أطروحة دكتوراه*. سيدي بلعباس – الجزائر: جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس.

أحمد حسن وسمي، و شكري نوري إسماعيل. (18 07, 2021). مخاطر منح الائتمان من طرف المصارف التجارية. *مجلة جامعة بابل* ، الصفحات 1-19.

رضوان العمار، و قيصيدي حسين . (8 12, 2013). دور التحليل الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي دراسة ميدانية. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*، صفحة 8.

عبد الباسط مداح، و وآخرون. (31 12, 2018). التحليل المالي كأداة لإدارة مخاطر الائتمانية في البنوك التجارية "دراسة حالة البنك االخارجي لجزائر وكالة المسيلة. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة*، الصفحات 118-136.

قطاف عبد القادر، و عيسى الزاوي. (2018). التقنيات الإحصائية في تقدير مخاطر الائتمان المصرفي وسبل تغطيته '. *مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي*، صفحة 210.

محمد علي كاظم التميمي. (31 3, 2018). قياس المخاطر الائتمانية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق -2010 2015). *مجلة العرى للعلوم الاقتصادية والإدارية – العراق*، صفحة 27.

نعيمة حيدر غالي الفريج. (8 6, 2021). تقييم المخاطر الائتمانية باستخدام القيمة المصرف المخاطر. *مجلة الإدارة والاقتصاد –جامعة كربلاء – العراق*، صفحة 2.

هدى فدور، و سمير ماجن. (27 07, 2023). أثر آليات الحوكمة على المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية في الفترة 2009-2018. *مجلة الإستراتيجية والتنمية*، الصفحات 33-52.

حسين بلعجوز. (2005). *دارة المخاطر البنكية والتحكم فيها " مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية*. الجزائر: جامعة جيجل.

مفتاح صالح، معاريف فريد. (2007). *المخاطر الائتمانية تحليلها-قياسها- إدارتها والحد منها، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة* . الأردن: جامعة الزيتون.

B.Coyle. (2000). *framework for credit risk management.* Chicago: library edition:Fitzroy.

Coussergues, S. d. (2007). *Gestion de la Banque, du Dignostic à la stratégie.* Paris, : Dunod, .

Mohammed, T. (2018). stress test outile de la suppression bancaire application sur le risque de crédit cas de la banque. *journal de recherche et d'etude comerciales*, p. 56.

Roondtable, T. F. (1999). Guiding principles in Risk management for US commercial Banks. *Subcommited and working group on risk management principles*, 5.

Schroeck, G. (2002). *Risk Management and value, Creation in Financial in situations,*. New York: Wiley finances